١٩٩٤١٢٢١-٠٠٠١-٢

المفقودون في الاحداث مشكلة قانونية وانسانية

برّاج لـ «الديار»: على الدولة اما اعلان وفاتهم لحل المشاكل القانونية او اعلان نتائج التحقيقات لديها

عادت قضية المخطوفين لتتخذ منحى تصعيدياً عبر التحرك الذي ظهر مؤخراً من خلال البيان الذي صدر عن لجنة الدفاع عن المخطوفين والمفقودين ابان الحرب.

فهذه القضية التي ولدت من «رحم» الاحداث اللبنانية، والتي استعملت وسيلة لسنوات طويلة، ما زالت تستأثر باهتمام المعنيين لا سيما اهالي المفقودين طالما فلذات اكبادهم ما برحوا قابعين في الاسر ومصيرهم معلق «بحبال الهوى» اي لا «معلقين ولا مطلّقين» ومع فتح الملفات من الفساد الى الاثراء غير المشروع والمخدرات، فتحت هذه الملفات «شهية» ملف المفقودين والمخطوفين وعاد ليذكّر اصحاب الشأن بأن هذا الملف وان «نام» لفترة انما لم يقفل بعد.

رئيس لجنة الدفاع عن المخطوفين والمفقودين المحامي سنان براج والذي يمسك بهذه القضية منذ سنوات طويلة، تحدث لـ«الديار» مشيراً الى ان لجنة الدفاع دأبت على إثارة هذا الموضوع اعلامياً لكنها لم تجد الجواب من قبل المسؤولين، وتحفّظ المحامي براج على ذكر اسماء الهيئات والاحزاب التي خطفت، كي يفاجأ هؤلاء بالادعاء، لافتاً الى ان عدد المخطوفين يبلغ ١٧ الف مواطن، وهذا نص الحوار مع المحامي سنان براج.

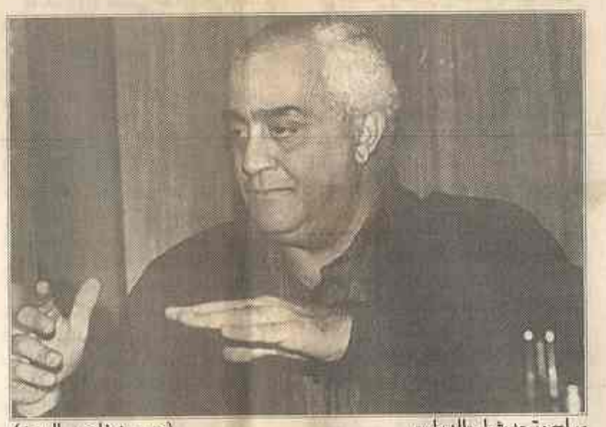

براج يتحدث لـ «الديار» (حسين ناصر الدين)

«تتذكر ما تنعاد»

*** لماذا في هذه الفترة بالذات تحركون قضية المخطوفين والمفقودين، بعد ان نامت طويلاً؟**

– كانت لجنة الدفاع عن الحريات العامة والديمقراطية، قد تقدمت بمشروع قانون من المسؤولين الثلاثة وسلمت نسخة من هذا المشروع الى المسؤولين، واحيل المشروع إلى هيئة تحديث القوانين التي اقرته واحالته بدورها الى لجنة الادارة والعدل، وقد استدعت هذه الاخيرة وفداً من اهالي المخطوفين ورئيس لجنة الدفاع، وتمت مناقشة اقتراح القانون بصيغته النهائية وكان ذلك منذ حوالى العام واكثر، وانتظرت لجنة الدفاع ان يحال المشروع امام الهيئة العامة لمجلس النواب وهي لا تزال تنتظر حتى الآن.

ومنذ حوالى الستة اشهر دأبت لجنة الدفاع على اثارة هذا الموضوع اعلامياً من خلال الصحافة الكريمة لكنها لم تلق الجواب من قبل المسؤولين، وناشدت اللجنة المسؤولين، وعندما لم تلق آذاناً صاغية، قررت المباشرة بخطوة كان قد اتخذ بها قرار سابقاً وهي اقامة الدعاوى الجزائية امام المراجع المختصة ضد الأفراد والهيئات والاحزاب التي لديها معلومات، بانها قامت بعمليات خطف، سوف تقوم بتقديم هذه الدعاوى امام المراجع القضائية المختصة، حسب التقسيم الاداري.

*** هل لنا ان نذكر اسماء الهيئات والاحزاب التي قامت بعمليات الخطف؟**

– اني اتحفظ عن ذكر اسماء الهيئات والاحزاب، وذلك لاننا نريد ان نعلم النيابات العامة قبل ان نعلم اي انسان آخر عن هويات الخاطفين وحتى نفاجئ هؤلاء بالادعاء.

فإذا قمنا مثلاً بتسميات الخاطف على صفحات الجرائد وعبر وسائل الاعلام ومنها جريدتكم الغراء، فان ذلك سيسمح للخاطفين بتحضير الدفاع قبل مثولهم امام النيابات العامة.

*** كم يبلغ عدد المخطوفين؟**

– حسب احصاء غير رسمي هناك ارقام تشير الى ١٧ الف مخطوف، وقد توزعوا عبر محطات خطف اساسية في الاعوام ٧٥ – ٧٦ وخلال اعوام ٨٢ و٨٤ – ٨٥.

*** من خلال المعطيات والمؤشرات التي بحوزتكم اين يتواجد المخطوفون؟**

– كانت هناك مجموعة كبيرة، لدى، اطراف معروفة منها ما انحل ومنها ما هو باق.

*** هل تسربت لكم معلومات ما، من خلال التحقيقات؟**

– لم يتسرب الينا اي شيء من التحقيق الذي يحصل بشأن المخطوفين، وجميع الجهات المعنية في الاحداث مارست الخطف والمشكلة معقدة.

*** من هي هذه الجهات؟**

– اننا نتحفظ عن ذكر الاسماء لسلامة التحقيق، وسوف يظهر للصحافة الكريمة وللرأي العام اللبناني من هم هؤلاء الخاطفون من خلال الدفعة الاولى التي سنتقدم بها خلال مهلة ٤٨ ساعة، وعندها يصبح الملف من خلال هذا الادعاء بيد القضاء اللبناني.

*** كون قضية المخطوفين مزمنة، ألم يحصل اي تحقيق من شأنه معرفة الفاعلين، وبالتالي جلاء هذه المشكلة؟**

– لم يحصل اي تحقيق في السابق، والمعلوم قانوناً ان على النيابات العامة ان تتحرك تلقائياً، متى علمت بأن هناك افتئات على حرية احد الاشخاص فكيف اذا كنا امام افتئات جماعي على حرية الاف الاشخاص، نحن نطلب من النيابات العامة، ان تصلح هذا الخطأ وتعود الى الادعاء بموجب القوانين على الجهات المعروفة لدى القاصي والداني انها خاطفة.

*** من المعلوم ان هناك عفواً عاماً على جرائم الحرب، ألم يشمل هذا العفو مسألة المخطوفين؟**

– ان جرائم الخطف مصنفة لأنها من الجرائم المتمادية المستمرة، فلا يسري عليها مرور الزمن طالما انها قائمة وغير مشمولة بمنحة العفو العام وكونها ايضاً من الجرائم المتمادية المستمرة التي استثناها القانون نصاً من منحة العفو العام.

*** برأيك هل هناك احياء من المخطوفين، اذ يشاع ان مجموعات كبيرة منهم قتلت اثناء الاحداث؟**

–يجب ان نفرق بين جرائم الخطف وجرائم القتل، نحن لا نطالب الا بالمخطوفين فالمجازر كما هو معروف بتعبيرها اللغوي دليل على انه ليس هناك حجز حرية مستمر فالجرم وقع في حينه وهنا يطبق قانون العفو العام دائما بهذا السياق لا يطبق على المخطوف.

طالما ان المفقود المعروف الذي عرفت ظروف اختفائه يعتبر مخطوفاً بمعنى القانون، وعندما يقال ان فلاناً خرج ولم يعد وانقطعت اخباره، ذلك يعني انه مفقود وليس بالتالي مخطوفاً.

*** هل الجهات الخاطفة، هي من معظم الاحزاب على اختلاف توجهاتها وتياراتها؟**

– انها محددة ببعض الاطراف الحزبية ونسبتها قليلة بالنسبة لمجموع الاحزاب.

*** في سياق القضية التي تدافعون عنها، مع من تنسقون، وايضا اي جهات تدعم تحركك؟**

– نحن ننسق على الصعيد الدولي مع ما يقارب الخمسين منظمة، ولكن على رأس هذه المنظمات لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة وفريق العمل حول الاختفاء القسري او اللاارادي ومع لجنة العفو الدولية ومحكمة «برندا ترسال» ومع الرابطة العالمية للمحامين الديمقراطيين والاتحاد الدولي لحقوق الانسان وغيرها من المنظمات الانسانية. واذا لم تسفر الاتصالات مع الدولة اللبنانية حول تحديد مصير المخطوفين بشكل نهائي فستعاود لجنة الدفاع، دعوة الاهالي للتحرك الفعال بكافة اشكاله وعلى رأسها التظاهر والاعتصام.

*** من خلال الاتصالات التي تقومون بها مع الجهات المختصة، هل لمستم جدية او حلحلة ما لهذه المسألة؟**

– نحن لجنة جدية لا نقتنع الا من خلال النتائج او عبر تحرك جدي من قبل الدولة، ان تحرك لجنة الادارة والعدل هو تحرك جدي ولكن بعد سنة من هذا التحرك لم نلمس نتيجة جدية مما سمح لنا وبكل اسف ان نقول ان هناك لامبالاة او مماطلة وتسويفاً من قبل الدولة لعل عامل الزمن ينسي الانسان محنته هذه. وللأسف ايضا اننا لم نسمع صوت اي مسؤول ان كان في السلطة التنفيذية او السلط التشريعية على الاخص، يعلو مدافعاً عن هذه القضية، علما ان الشعار الذي اطلقناه اساسا على حركتنا «ان البشر اهم من الحجر» فإذا كانت الدولة تبني من اجل البشر وهذا البشر غير موجود، او جرى تعد على حقوقه، فلا جدوى من هذا البناء والاعمار فمن حق اهالي المخطوفين ان يعرفوا مصير ابنائهم، وهذا الشيء لا يمكن ان يتم الا من خلال حملة استقصاء وتحريات جماعية عن مصير المخطوفين، خاصة انهم موجودون في امكنة اسرهم بصورة جماعية.

*** هل تملكون معلومات عن تواجد المخطوفين اليوم، لا سيما بعد ان سيطرت الدولة على الارض؟**

– هناك معلومات قدمناها للدولة، ولن يستطيع اي مسؤول اليوم ان يقول انها لم تصله، فاننا نخاطب الدولة باستمرار، وقد قدمت هذه المعلومات منذ العام ١٩٨٢، ثم اعيد تقديمها من خلال اللجان التي شكلت من قبل الدولة، وذلك خلال الاعوام ٨٤، ٨٥، ٨٦ وآنذاك شكلت ثلاث لجان على التوالي واحدة برئاسة القاضي النزيه الوزير السابق سامي يونس والثانية برئاسة اللواء هشام قريطم والثالثة برئاسة مدير عام الداخلية السابق الاستاذ سميح الصلح، ولم تبلغ لجنة الدفاع ولا لجنة اهالي المخطوفين اي شيء عن مصير هؤلاء المخطوفين، الذين ما زالوا موجودين في اماكن احتجازهم، لذلك المطلوب ان تعلن الدولة اللبنانية عن نتائج هذه التحقيقات وعن مصير هؤلاء المخطوفين.

*** هل اماكن احتجازهم، تحت سيطرة الشرعية؟**

– قبل الجواب على هذا السؤال، لتحدد لنا الدولة الى اي مدى تبسط سلطتها، كي تأتي الاجابة، فإذا كان بحدود بيروت الكبرى، نقول نعم ان اماكن الاحتجاز تحت سيطرة الدولة، بعد ان تسلم الجيش اللبناني جميع المقرات والمراكز التي كانت مشغولة من المسلحين وقد اصبحت المنطقة في نطاق السلطة الشرعية.

هل يعود؟

*** ما هو مصير هؤلاء الناس؟**

– اما ان تكون الدولة قد وجدت شيئا في اماكن الاحتجاز وتحدد ذلك، واما لتعلن على الملأ اعلان وفاتهم لجميع الاشخاص الذين غادروا ولم يعودوا خلال الحرب اللبنانية، وهذا الاعلان ليس جديدا في التاريخ، فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، اعلنت فرنسا وفاة كل الاشخاص الذين فقدوا خلال الحرب وبالامس القريب حذت كل من الارجنتين وتشيلي حذو فرنسا، واعلنت وفاة جميع الاشخاص الذي فقدوا خلال اضطرابات الحرب الاهلية، وانه من جراء عدم البت بمصير المخطوفين نشأت مشاكل اجتماعية ناجمة عن قضايا الاحوال الشخصية، فهنا على سبيل المثال، لنتصور ان شخصا خطف العام ١٩٧٥ ولم يعد وترك لزوجته سيارة عمومية وهي باسمه، فالزوجة لا تستطيع التصرف بالسيارة ولا يمكنها تنظيم وكالة لقيادة السيارة ولا يمكن ان

تبيعها، وايضا وايضا هناك قضايا الميراث، والزوجة المخطوف زوجها هي لا تعلم «اذا كانت معلقة او مطلقة» او ارملة.

*** كيف تم تهريب بعض المخطوفين الى اسرائيل؟**

– لا شك ان هناك اتصالات مع الصليب الاحمر الدولي بشأن الاشخاص الذين سلموا الى اسرائيل من قبل بعض الجهات اللبنانية ولا اعني بذلك الذين اعتقلتهم اسرائيل مباشرة في الجنوب، لأن هناك لجنة تعنى خصيصا بالموضوع.

اما كيف وصل هؤلاء لإسرائيل، فلذلك رواية «٥٦٠ شخصا من المناطق التي كانت تسيطر عليها القوى الحزبية تم اقتيادهم الى بعض المراكز المعروفة حيث تم الاستماع اليهم واحيلوا بعدها الى الابنية المحيطة بسجن معروف اتحفظ على ذكر اسميهما الآن، وذلك لسلامة التحقيق ومن ثم سلموا الى الطرف الذي قام بدوره بتسليمهم لإسرائيل ربما «حسب الطلب» لما كان من روابط بين ذلك الطرف والعدو. ولقد اكتشف بعض الاهالي هذا الامر من خلال بعض الصور التي تسربت في الصحافة العالمية لباخرة كانت تنقل هؤلاء من الشواطئ اللبنانية الى اسرائيل، ولقد تعرف الاهالي من الصور على ابنائهم، وكانت مناشدة للصليب الاحمر الدولي كي يتدخل وهو لم يبادر الى الجواب حتى الآن، كما يجدر القول، ان لجنة حقوق الانسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف وبناء على اخبار مني شخصيا بادرت وعلى مدى عشر سنوات بإرسال رسائل الى الدولة اللبنانية، طالبة منها ايضاح مصير المخطوفين وآخر رسالة تقول: «ان الدولة لم تجاوب لمدة عشر سنوات وكانت بطريقة ذكية تتنصل من المسؤولية» قائلة: «ان اماكن احتجاز هؤلاء المخطوفين خارج عن نطاق السلطة اللبنانية، وهذا الكلام لنا اثبات دامغ عليه، وكما قلنا سابقا ان هذا الكلام عار عن الصحة، اذ ان تواجد المخطوفين واقع ضمن نطاق بيروت الكبرى».

من شعارات لجنة الاهالي

حوار: وجدي العريضي

الديار ٢١/١٠/٩٤